الشيخ أبو فارس يطالب بالتدقيق في شريط «العربية» والعكايلة قدم إلتماسا للقصر «بطي الصفحة» ومجلي والخصاونة إنضما للجنة تضامن أخوانية

أزمة الأردن مع الأخوان: تساؤلات حول التحول ضد «الإسلاميين».. نخب المعارضة تتحرك.. ومعوقات تواجه مذكرة فصل النواب

عمان ـ «القدس العربي»
ـ بسام البدارين:

الفرصة الآن مواتية للبحث في كل الإحتمالات بما في ذلك إحتمالات الإستدراك بخصوص قضية النواب «الأربعة»، فالحراك المتأخر الذي ظهر خلال اليومين الماضيين فقط «للنخب» البارزة على صعيد الملف السياسي يؤشر على ان شيئا ما يمكن ان يحصل أو يعد لكي يحصل بالرغم من ان الأطراف المعنية مباشرة بالموضوع لا زالت محتفظة بموقعها.

الحكومة ومن خلفها الإعلام الرسمي والإعلام الليبرالي المعادي سياسيا للإسلاميين في نفس الموقع الساعي لمعاقبة الإسلاميين ولضمان عدم تمرير «مجاملتهم» للزرقاوي سواء عبر زيارة مقر العزاء او عبر الفتاوى التي تعتبره شهيدا ومجاهدا.

والأخوان المسلمون من جانبهم لا يظهرون أي ليونة ويستعدون للمواجهة بأدواتهم الكلاسيكية.. منشورات وبيانات ولغة تصعيد وملتقيات وطنية.

وفي ثنايا وكواليس هذا المشهد ثمة ملاحظات لا يمكن إسقاطها من اي حساب فالكلام عن إستثناء نائب خامس زار مقر العزاء من مسلسل العقوبات ومن الحملة المضادة يتفاعل ويستخدمه الإسلاميون جيدا خصوصا وان نخبا في الإعلام والصحافة زارت ايضا مقر العزاء ولم يعترض طريقها أحد.

وفي زاوية اخرى يلاحظ المراقبون الخبراء حالة «صمت» وسكوت تخيم تقريبا على سلسلة من النخب القريبة من الدولة او المحسوبة على برامجها وتوجهاتها، فالإعلام الرسمي تصدى للمتطرفين في جبهة العمل الإسلامي وتحرك أهالي وذوي ضحايا تفجيرات الفنادق ضد الزيارة والفتاوى ورموزها، وبعض الكتاب قالوا ما قالوه بنفس المسألة لكن أعمدة بارزة من رجال الدولة والحكم في البرلمان وخارجه لم تتحرك بعد في سياق معادلة يفهم منها ان السكوت شكل من أشكال الإعتراض على ما يجري.

وكثيرون في الأردن الآن يناضلون من اجل التمييز ما بين محاسبة من خالف القانون او جامل خطاب الزرقاوي ولم يحترم مشاعر الأردنيين وبين الحركة الإسلامية نفسها كفصيل وطني وجماهيري ليس من مصلحة احد التضييق عليه فيما يتكرر السؤال في كل الأروقة حول نوايا الحكومة الأبعد من الحملة ويتكرر سؤال حائر: هل غيرت الدولة إستراتيجيتها المستمرة منذ نصف قرن مع التيار الأخواني؟.. وإذا كان ذلك قد حصل فعلا فلماذا بصورة محددة؟

الموقف اصبح صعبا وأكثر تعقيدا بعد ان تسبب مشهد إحتجاز أربعة نواب بتحريك رموز في المعارضة بقيت طوال سنوات في ظل المشهد، فالأخواني المنشق والبارز عبد الله العكايلة تنشط في الإتجاه المضاد لذكرة برلمانية تطالب بفصل النواب الأربعة عقابا لهم على زيارة عزاء الزرقاوي.

والعكايلة بالرغم من خصومته التقليدية مع قيادة المطبخ الأخواني رأى ان الفرصة مواتية لإرسال رسالة «إلتماس» تجاهل فيها الحكومة والواقع للملك عبد الله الثاني شخصيا رجاه فيها التدخل في قضية النواب الأربعة ووقف ما يجري حرصا على المصلحة العامة وجميع الأطراف ملتمسا «طي الصفحة» تفويتا لأي فرصة على مندس او إنتهازي لا يضمر للبلد ولقيادته الخير.

ومن يعرف العكايلة يعلم مسبقا بانه رجل ديناميكي وسياسي محنك لا يتحرك إلا بتوقيت وغرض محددين وبالقياس لا يمكن قراءة إلتماسه خارج سياق دوائر السؤال الإستراتيجي الحائرة التي تسيطر الآن على المشهد بعنوان إحتمالات تغيير قواعد وشروط اللعبة مع أهم تيار سياسي وشعبي في البلاد.

وحصل في الواقع ما هو أهم وأخطر من ذلك فمقاطعة أحزاب اليسار للملتقى الوطني الذي نظمته جبهة العمل الإسلامي لدراسة واقع الحريات في الوطن لم تثمر كثيرا بعد ان تمكن «مشايخ» الجبهة من إستقطاب رموز وطنية مستقلة لصالح ملتقاهم فقد تم تشكيل لجنة للمتابعة برئاسة امين عام الجبهة الشيخ زكي سعد والجديد المثير ان اللجنة تضم إسما لامعا ورنانا في مجال المعارضة هو المهندس الغائب ليث الشبيلات.

الشبيلات ولأسباب تخصه بالتأكيد قرر الدخول إلى الملعب والأضواء مرة اخرى بعد ان قاطع الضوء السياسي لعدة سنوات معتزلا المنتديات والملتقيات، وعودته للعمل في لجنة تضامنية مع أربعة نواب معتقلين من خصومه السياسيين مؤشر لا يمكن الإستهانه به خصوصا وانه قبل العضوية في لجنة يترأسها أحدث المستجدين في خارطة نخب المعارضة وهو الشيخ زكي سعد.

وبهذا المعنى خرج الشبيلات عن صمته وقرر العودة للعبة مدافعا عن الشيخ أبو فارس وزملائه المعتقلين وهي جزئية لا يمكن تجاهلها في الموقف المتطور خصوصا وان وجود شخصيات اخرى معروفة في اللجنة نفسها «يعوض» غياب قوى اليسار التي طالما عانت من تحكم الإسلاميين في قيادة لجان المعارضة، فالشبيلات يعود ومعه في نفس اللجنة شخصيات من طراز نقيب المحامين والنائب السابق حسين مجلي كما يجلس بجانبه وزير الإعلام الأسبق هاني الخصاونة.

إذا في الإستخلاص النهائي.. الإسلاميون لا يصرون فقط على براءتهم من التهم المنسوبة إليهم لكنهم يصعدون ويوفرون الفرصة لإحياء حضور ونشاط شخصيات كاد ينساها الرأي العام ونجح الشيخ زكي سعد في إستقطابها مما يعتبر مؤشرا معززا على الحراك الذي تبديه النخبة.

ويبدو في السياق ان الطرف المقابل للطرف الرسمي يحاول الرد على كل تكتيكات الهجوم بهجومات إعلامية وحزبية ودعائية مضادة مما يفسر «خفوت» الحملة التي تستهدف الإسلاميين رغم ان آخر إستطلاع للرأي يقول بان غالبية الأردنيين يستنكرون زيارة النواب الأربعة.

كما يبدو ان دخول شخصيات من طراز عكايلة والشبيلات ومجلي والخصاونة على خط المواجهة سواء بغرض الإستعراض او بغرض إزالة الإحتقان والشعور بالخطر خطوة في إتجاهات تسليط الضوء على المخفي في المشهد وهو المخفي الذي لم تتحدث عنه الحكومة حتى الآن، كما لا يتحدث عنه الأخوان المسلمون الذين تضامنوا مع جماعتهم المعتقلين ورفضوا التنصل منهم كما رفضوا حتى تقديم طلب «تكفيلهم» حتى لا يعترفوا بالذنب والمشكلة.

وفي سياق متصل يمكن القول ان تعثر الوضع الصحي للشيخ أبو فارس المتهم الأبرز في القضية يعتبر عنصرا ضاغطا فإدخال الرجل العجوز ـ 70 عاما ـ إلى المستشفى إحتاج لحوارات مكثفة معه لإقناعه والسلطات ينبغي ان تكون مسؤولة عن حالته الصحية ورفاق الشيخ يقولون انه يعاني من متاعب صحية حقيقية ولا يحتمل السجن وان كان يعتبر السجن في سبيل الله كما يقول «سياحة».

ولم يعرف بعد ما إذا كان مرض ابو فارس سيغير من ملامح المواجهة الحالية فموقف الحكومة مدعوم بقوة وبشكل نادر من فعاليات شعبية وأخرى حزبية وإسلامية وبرلمانية لا تختلف مع الحكومة بان الأربعة «أخطأوا» وإن كانت تختلف معها في أسلوب معالجة الموقف خصوصا في ظل المعلومات المتداولة عن رغبة مراكز القرار الرئيسية بالإستماع مجددا لكل الشريط المسجل في محطة العربية لتصريحات الشيخ أبو فارس، فالرجل مصر على ان ما نقله المحطة عنه مجتزىء ومحرف وخاضع لعملية «مونتاج» ومصر على انه سجل عشرين دقيقة فيما بثت دقيقتان فقط من تصريحه ومصر على انه لم يخلع صفة «الشهادة» عن ضحايا تفجيرات الفنادق.

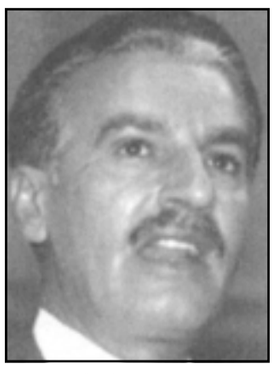
عبد الله العكايلة

ليث الشبيلات

الشيخ زكي سعد

الأردن يطالب «هيومان رايتس» بالإعتذار بعد انتقادها سجن البرلمانيين

عمان ـ يو بي أي: طالب الأردن امس الإثنين منظمة «هيومان رايتس واتش» الحقوقية بتقديم الإعتذار لعائلات ضحايا تفجيرات فنادق عمان، وذلك بعد تصريحات صدرت عن المنظمة الدولية جاء فيها أن التعزية بزعيم تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين احمد فاضل الخلايلة المعروف بأبو مصعب لزرقاوي ليست جريمة.

وكان تصريح المنظمة جاء في إطار إنتقادها لقيام السلطات الأردنية بإعتقال أربعة نواب في البرلمان قاموا بتقديم التعزية بمقتل الزرقاوي الذي تبنى تفجيرات فنادق عمان العام الماضي والتي أوقعت ستين قتيلاً وعشرات الجرحى.

وقال المتحدث الرسمي باسم الحكومة الأردنية ناصر جودة ان على المنظمة الدولية أن تقدم الإعتذار ليس للحكومة الأردنية وانما لعائلات ضحايا تفجيرات عمان التي تبنى الزرقاوي مسؤوليتها.

وقال جودة «نحن كحكومة لا نريد الإعتذار عن مثل تلك التصريحات وانما على هيومان رايتس واتش ان تقدم الإعتذار لعائلات الضحايا».

وكانت المديرة التنفيذية لقسم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في هيومان رايتس واتش سارة واتسن قد إنتقدت في تصريح لها صدر في السابع عشر من الشهر الجاري إعتقال النواب الذين قدموا العزاء في الزرقاوي وقالت «إن تقديم التعزية لأسرة رجل ميت ليس جريمةً، مهما بلغ حد الإجرام الذي وصل إليه الميت».

ويحتجز النواب الأربعة منذ أسبوع في سجن الجفر الصحراوي بعد أن وجه لهم مدعي عام محكمة أمن الدولة تهمتي إشارة النعرات المذهبية وتعكير صفو الوحدة الوطنية.

وكان الاربعة زاروا منزلا لاقارب الزرقاوي في مدينة الزرقاء (شمال ـ شرق عمان) لتقديم التعازي مما اثار ردود فعل غاضبة، كما اثارت تصريحات ابو فارس غضب الرأي العام بعد ان وصف الزرقاوي بأنه «شهيد ومجاهد»، وفقا لتقارير صحافية.

انتحار طالبة لسقوطها في الثانوية.. هجوم على من يسترزقون من مصر ويسبونها.. ومعركة بين تاجر مخدرات محمي من مسؤولين والشرطة

فشل محاولة لاغتيال سفيرة بوزارة الخارجية.. اضافة لقب صاحب المحارق لمبارك.. شد وجذب بين القضاة المناصرين للحكومة ومعارضيها

القاهرة ـ «القدس العربي» ـ
من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة امس الاثنين عن استقبال الرئيس مبارك العاهل الاردني الملك عبدالله الثاني ورئيس وزراء الصين، وامتحانات الثانوية العامة وانتحار أول طالبة بسببها ومباريات كأس العالم لكرة القدم وتنفيذ حكم الاعدام شنقا في امبراطور النخيلة عزت حنفي وشقيقه حمدان ومواصلة نيابة قليوب سماع شهادات الضباط الذين طاردوا سيارة تاجر المخدرات أحمد أدهم سعيد وتبادلوا إطلاق النار معه وقتله، واتضح ان رئيس مكتب مكافحة المخدرات بالمحافظة موجود معه وأصيب بطلقات نارية، وكشفت التحقيقات عن تورط رئيس مباحث شبين القناطر معه، وتم حبسه، وتأجيل محكمة الجنايات بالقاهرة نظر قضية الصحافيين الثلاثة وعلى رأسهم وائل الابراشي الى السادس عشر من شهر ايلول (سبتمبر) القادم، وبدء المساعي لانهائها وموافقة اللجنة التشريعية بمجلس الشعب من حيث المبدأ على مشروع الحكومة لقانون السلطة القضائية واجتماع رئيس المجلس الدكتور أحمد فتحي سرور مع رئيس نادي القضاة واعضائه وحضور المشير محمد حسين طنطاوي وزير الدفاع حفل تخريج دفعة جديدة من كلية القادة والأركان ووفاة المحامي والمناضل اليساري صديقا أحمد نبيل الهلالي، وهو ما أضاف أحزانا جديدة لأحزاننا، فمنذ أسابيع رحل صديقنا أحمد عباس صالح، ويرقد الآن في المستشفى في حالة خطيرة محمد عودة وعلاج الاحزان الانغماس في العمل، فلنبدأ بتسريب شيء مما أخذ يتراكم أمامنا.

معارك وردود

ونبدأ بالمعارك والردود وما تبقى لمحمد الرفاعي في ذمتنا من معركته في بابه بجريدة «صوت الأمة» ـ يوميات مواطن مفروس ـ

«لكن المتأمل للتصرفات والتي اتسمت في الفترة الأخيرة بالشراسة والعنف ضد المجتمع كله سوف يتأكد أن الحكاية أخطر من ذلك بكثير بل أكثر رعبا مما يتصور البعض، فالنظام قرر تصفية المعارضين، واعتقال كل الأصوات التي ترفض النهيق في حظيرة الوطن قبل عملية التوريث، فدفع بهؤلاء الموالي ليكتبوا تلك التقارير المباحثية ويقدموا بلاغات للنائب العام والداخلية ضد الكتاب المعارضين، وبالتالي يصبح رجل الشارع العادي مهيأ لفكرة اعتقالهم لأنهم قلالات الأدب ولا يعرفون العيب وملهمش كبير، فعندما يطالب صحافي بحبس زميله لأنه ينتقد رئيس الدولة يبقى الصحافيين وقعوا في بعض، ويستاهلوا الحرق بجاز وبايرت يخدوهم يجروا عربيات كارو، والكويس اللي فيهم شوية، يجر حنطور، وتمضي الخلافة في طريقها المفروش بالورود والجواري ولا طريق قصر الندى في زمانه.

إن ما يحدث الآن هو مقدمة لحملة اعتقالات واسعة بالضبط زي ما عمل الرئيس الراحل في أيامه الأخيرة، وقام بالقبض على كل المثقفين والكتاب بتهم مختلفة، ده شيوعي أحمر ومزنهر، وده أمريكاني أخضر ومكرمش، والمخفي على عينه ده ملوش لون، أما المنيل على عينه ده فاسمه منتصر، ومافيش حد منتصر في بر مصر غير الرئيس المؤمن، ان ما يحدث الآن هو مجرد رصف طريق الخلافة بدم القضاة والصحافيين والمحامين والولاد والبنات الذين يعذبون الآن في زنازين النظام، وشرب نخب الخلافة في جماجمنا، وما يحدث، وما سوف يحدث رغم بشاعته يؤكد أن النظام قد بدأ انهياره فعلا، ويحاول التشبث بجثثنا في محاولة للبقاء ولا يهم أن غرقنا أو بقينا، فنحن مجرد جثث تبحث عن قبر يواريها.

عموما، كل واحد كان عامل جدع وبيفتري على النظام ويحضر شنطته من دلوقت، ولا شنطة على إيه، الحكومة هاتصرف له لبس وأكل، وخازوق كمان، وكل ما نطلبه نحن الصيع الأندال من الحكومة انها تصبر علينا شوية لحد الخريف عشان الجو يبقى حلو، ونقدر نستحمل السجن».

ومن السجن الى محرقة مستشفى الشاطبي الجامعي للأطفال بالاسكندرية والمعركة التي نشبت بين رئيس الجامعة الدكتور محمد عبدالله وبين زميلنا رئيس تحرير «الجمهورية» محمد علي ابراهيم الذي توعد عبدالله بالكثير مما خفي بسبب رده على مقاله حول ما حدث خلال اتصاله الهاتفي به واضاف ابراهيم:

«فقال لي «لا أفهم ما سبب هذه الضجة بسبب وفاة أربعة ميتسرين، كلهم أقل من 600 غرام كما يقول التقرير الطبي الموجود أمامي، وعادة لا يعيش هؤلاء الأطفال».

لن أحكي لكم عن غضبي وفوران دمي من هذا الاستهتار بالحياة، فقد كان سيادته يتحدث بهدوء أعصاب وبفتور كما لو كان الأطفال فئرانا غرقت، أو قطة صدمتها سيارة مسرعة!، واعتبرت الرد الذي تسلمته فور نشر المقال، دفاعا متسرعا عن منصب و«برستيج» رئيس الجامعة، وليس استجلاء للحقائق المجردة، وصدق حدسي، فقد أظهرت تحقيقات محمد الحباك رئيس نيابة شرق أن مستشفى الشاطبي كارثة طبية وفنية.

وأعربت النيابة عن تأكدها من وجود إهمال جسيم في وحدة الميتسرين بمستشفى الشاطبي مما أدى لوقوع حريقين في شهرين راح ضحيتهما 14 قتيلا وأكثر من 65 جريحا.

ثانيا: قالت النيابة في تحقيقاتها ان المسؤولين كانوا على علم بنقص الامكانيات الموجودة لديهم ومع ذلك لم يتخذوا أي اجراءات وأن عدد الضحايا ارتفع الى 10 وفيات للأطفال و60 مصابا وأن جميعهم حالتهم خطيرة.

ثالثا: قالت النيابة أيضا ان الخسائر كان يمكن أن تكون أقل لو بذل الأطباء جهدا أكبر في سرعة انقاذ الاطفال!! وكشفت التحقيقات أن سبب الحريق يرجع الى خطأ طبي من الأطباء المشرفين على وحدة المبتسرين حيث قاموا بوضع جهاز السرفو بجوار جهاز الخلايا الضوئية مما أدى الى انبعاث موجات حرارية وانصهار الكابلات واندلاع الحريق، وأظهرت التحقيقات الفنية ان الوصلات الكهربائية الخاصة بالوحدة غير صالحة لاستيعاب كل الاجهزة الطبية الموجودة فيها، وانه يوجد اكثر من تقرير فني يثبت عدم صلاحيتها «وقد تم اخطار رئيس الجامعة به».

وأوضح تقرير لأحد الاساتذة ان نسبة الوفيات مازالت عالية بالوحدة حيث توفي 9 أطفال في 30 ـ 11 ـ 2005 وحدث انقطاع للمياه خمسة أيام متصلة، وقد تم رفع تقارير عن ذلك لعميد كلية الطب ورئيس جامعة الاسكندرية دكتور محمد عبداللاه.

لقد ترفعت أن أورد هنا مستندات ووثائق تدين جامعة الاسكندرية وكلية الطب وإدارة المستشفى ليس لأني أخشى شيئا فأنا لا اخشى سوي خالقي، ولكن لأنني أريد الحفاظ على البقية الباقية من الهالة التي تحيط ببعض رموز المجتمع لكني اقسم بالله العلي العظيم لو تكررت هذه المأساة فسأذهب معكم الى آخر المطاف، فحياة الناس ما عادت تتحمل استهتارا واستخفافا أو ازدراء، وتوقفوا عن الكلمات الحمقاء مثل «تنابع» و«ننسق» و«نطور» و«نشكل لجنة» وأدعوا الله ألا تتكرر هذه الحادثة، ساعتها ستميد الأرض تحت أقدامكم من هول ما سيخرج عليكم».

والى «وفد» الأحد، والهجوم الذي شنه الكاتب والسيناريست أسامة أنور عكاشة ضد زميلنا وصديقنا ابراهيم عيسى ـ رئيس تحرير «الدستور» بسبب مقاله الذي اجتهد فيه ليبحث عن تبرير لقيام المرحوم الشيخ محمد متولي الشعراوي بالصلاة ركعتي شكر لله فور سماعه نبأ هزيمة بلاده أمام اسرائيل في حرب يونيو 1967 فقال أسامة وأنعم بما قال:

«منذ شهور كتبت على هذه الصفحة مقالا ضافيا تحاورت فيه مع الصديق الاستاذ ابراهيم عيسى الروائي والكاتب رئيس تحرير «الدستور» وكان الموضوع نقمته الشديدة على خنوع المصريين واستسلامهم لما يسامون به من عذاب وما يتعرضون له من قهر وحنقه البالغ على صمتهم وصبرهم وتحملهم لجلاديهم وطلبت من ابراهيم ان يخفف الوطء على مواطنيه ويلتمس لهم العذر فيما تعاقب عليهم من عهود متسلطة دكتاتورية أجهزت على كل مقومات الحركة لديهم، ما علينا! لكن الاستاذ ابراهيم أبى أن يحاور رغم اتصالي به هاتفيا ودعوته الى المشاركة أعطاني ـ أكرمه الله ـ أذنا من عجين وأذنا من عجين المهم أنني أراني اليوم مضطرا لجر شكل أبو خليل مرة اخرى بعد ان قرأت مقاله الاخير في «الدستور» الذي تحدث فيه ـ وقد عاودته كما عاودتنا أحزان حزيران ـ عن تلك الحادثة الشهيرة والغريبة التي كان بطلها الداعية الراحل الشيخ محمد متولي الشعراوي التي صلى فيها لله شكراً بعد أن تأكدت لديه أخبار هزيمة مصر في حرب يونيو 1967 ـ تلك الحادثة التي يصعب على أي عقل أو أي ضمير أن يصدقها أو يفهمها فضلا عن محاولة تبريرها!

فكيف يعقل أن مصريا تجري في عروقه دماء الانتماء والانتساب لهذه الارض ومهما كانت معاناته مع حكامها ورفضه لسياستهم وكرهه لهم، كيف يعقل أن هذا المصري ان يتشفى أو يشمت في مصر؟! ان التبرير الساذج والساقط الذي يتشدق بأن الرجل فرح لهزيمة السلاح الروسي الشيوعي وفرح لقرب سقوط النظام المتحالف مع الروس ـ أو هكذا ظن ـ مجرد هراء يراد به الترقيع ومداراة السقطة، فالذي سقط في الحرب هي مصر، البلد والشعب والجيش، وليس فقط ناصر أو عامر أو أي «شخص» فكيف يتسنى لأي مصري أن يشمت في أمه؟ إلا أن يكون ولاؤه قد انتقل من الوطن الى المذهب ولا أقول الدين، فالشيخ، كان قد توهن بعد ان احتضنوه وبعد ان استبدل الجلباب والطاقية والطرحة البيضاء بزيه الأزهري القديم ونظم قصيدته العصماء في مديح خادم الحرمين ووصفه بأنه ظل الله على الأرض وكان قبل رجوعه قد رثى جمال عبدالناصر بأخرى عصماء ذرف فيها الدمع السخين على البطل الراحل»، المدهش والمتناقض في الأمر، ان الرجل صلى لله شكرا في حزيران (يونيو) 1967 وأنشد قصيدته في رثاء البطل الذي هزم في 67 حينما رحل في سبتمبر 1970؟؟ ولقد سبق الاستاذ ابراهيم عيسى الى ذكر هذا في سلسلة مقالات كان موضوعها الشيخ الشعراوي نفسه ونشرت في «روز اليوسف» في منتصف التسعينيات مما يمكن ان أذكر به أبا خليل إذا أراد، فما الذي بدل الرأي واللهجة؟».

معركة القضاة

والى معركة القضاة، والجزء الثاني والأخير من بيان نادي القضاة عن مشروع تعديل قانون السلطة القضائية الذي أحالته الحكومة الى مجلسي الشعب والشورى، قال البيان:

5 ـ «أشار البيان الصادر من مجلس الوزراء الى انه قيد مدد الإعارة والندب، في حين أن الثابت من نص المادة 66 لآن المشروع زاد مدة الاعارة والندب الى ست سنوات، فقد كان القانون الأصلي ينص في المادة 64 على أن مدة الإعارة أربع سنوات، ولقد أسقط نص المشروع المستحدث ما تم الاتفاق عليه مع وزارة العدل، من أن يكون الندب أو الإعارة لمرة واحدة طوال مدة الخدمة.

6 ـ أرهب المشروع القضاة باستحداث النص في المادة 103، على أن مجرد السير في اجراءات المحاكم التأديبية يستوجب اعتبار القاضي في إجازة حتمية، ويوقف صرف مستحقاته المالية لحين صدور حكم ببراءته، وهذا يحرم القاضي منها فترة المحاكمة التي قد تطول، كما يضيعوا عليه هذه المستحقات عند الحكم عليه بمجرد توجيه اللوم.

7 ـ أهدر المشروع المقصود من مبدأ التقاضي على درجتين المتفق عليه مع وزارة العدل، فقيد اسباب الطعن على الأحكام الصادرة في طلبات رجال القضاء، بأن تكون مبنية على أسباب الطعن بالنقض، وهو ما لا يجعل من هذا الطعن درجة ثانية، كما أنه جعل الطعن على الحكم الصادر في دعوى تأديبية أمام محكمة مشكلة تشكيلا خاصاً، يحرم القضاة من قاضيهم الطبيعي.

8 ـ أغفل المشروع طلب القضاة النص على استقلال ناديهم، رغم ان هذا أمر تستوجبه المواثيق الدولية، التي وقعت عليها مصر، رغم أن نادي القضاة هو الجهة الوحيدة المنوط بها تمثيل رجال القضاء.

9 ـ تجاهل المشروع طلب القضاة المساواة مع مجلس الدولة في اشتراط موافقة الجمعية العامة لمحكمة النقض على اختيار رئيسها، كما تجاهل طلب القضاة المساواة مع مجلس الدولة في اشتراط موافقة الجمعية العامة لمحكمة النقض على اختيار رئيسها، كما تجاهل طلب وزارة العدل لمحكمة النقض على اختيار رئيسها، كما تجاهل طلب وزارة العدل أن يكون الرئيس هو من أقدم النواب.

واتفقت كلمة المجتمعين على أهمية استكمال مراجعة المشروع ومناقشته مع المعنيين بشؤون العدالة وأعضاء مجلسي الشعب والشورى، في ندوة يدعو اليها مجلس الادارة، كما اتفقت كلمة المجتمعين على أهمية تعجيل الجمعية العامة الطارئة في يوم الجمعة الموافق 23 ـ 6 ـ 2005، للمداولة فيما ينبغي على القضاة اتباعه بشأن مشروع تعديل قانون السلطة القضائية».

ومن البيان الى «المصري اليوم» وقول صديقنا أستاذ القانون والمفكر الإسلامي الدكتور محمد سليم العوا في «المصري اليوم» يوم الأحد:

«أكثر المتحدثون باسم الحكومة من المن على القضاة وعلى الناس، بما تضمنه المشروع من تعديل المادة «26» من قانون السلطة القضائية بحيث أصبحت تبعية رجال النيابة لرؤسائهم بترتيب درجاتهم ثم للنائب العام، وألغيت تبعيتهم للسلطة التنفيذية أي لوزير العدل والحقيقة ان هذا النص لا يقدم ولا يؤخر! مادام النائب العام نفسه يعين، بمقتضى المادة «119» من قانون السلطة القضائية، بقرار من السلطة التنفيذية مباشرة ممثلة في رأسها الأعلى، هو رئيس الجمهورية نفسه، وتعيينه يتم من مجال واسع إذ يجوز اختياره من بين نواب رؤساء محاكم الاستئناف او مستشاري محكمة النقض أو المحامين العامين الأول على الأقل! وليس لتوسيع مدى هذا الاختيار من علة مفهومه أو حكمة يمكن الوقوف عليها، إلا أنه يتيح للسلطة التنفيذية أوسع الفرص لاختيار أهل الثقة، ومن تتوخى في تصرفاتهم الحكمة التي تحرص على توافرها في كل ما تملكه النيابة من قرارات، ذات الخطر لا ينكر، تمس حياة الناس جميعا، وجعل هذا الاختيار في يد السلطة التنفيذية مثلبة لا يمكن أن يقال معها إن النيابة بالتعديل الذي أدخله المشروع على المادة «26» قد اصبحت غير تابعة للسلطة التنفيذية».

وفي نفس عدد «المصري اليوم» نظر الدكتور حسن نافعة الاستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة للقضية من زاوية اخرى هي:

«لن تعتمد الحكومة فيما أظن على سيطرتها على الآلة التشريعية لتمرير المشروع المرفوض قضائيا وشعبيا، ولكنها ستقوم بتعبئة وحشد أنصارها من الرموز القانونية والقضائية التي يعتمد عليها النظام مستخدمة كل ما تملكه من أدوات الترغيب والترهيب للتأثير على الأغلبية الصامتة الموجودة في كل قطاع للايحاء بأن أغلبية رجال القضاء تؤيد مشروع الحكومة، وبأن هذا المشروع يحقق استقلال القضاء كما لم تحققه أزهى عصور الديمقراطية وهو اسلوب ليس بجديد على الحكومة فدائما ما استخدمت قطاعا انتهازيا من النخبة لضرب القطاع الآخر الأكثر ارتباطا بمصالح الوطن والمواطنين، فهل تعتزم الحكومة تخريب مهنة القضاء مثلما خربت من قبل جامعات مصر».

لا، لا، حاشا لله أن يكون هذا هو هدف حكومة الشؤم والنحس والبيزنس وما أشبه، انما هو خطأ تداركه وظهرت نتائجه وهو ما أوضحه لنا مشكورا مأجورا زميلنا كرم جبر رئيس مجلس إدارة مؤسسة «روز اليوسف» بقوله في مجلة «روز»:

«أزمة القضاة الأخيرة التي ظلت الحكومة تشعلها بصمتها وسكوتها وهروبها من المسرح فاتجهت اليها كل أصابع الاتهام، وغرست في رقبتها كل الأنياب والأظافر وحدث «ورم» خطير في احدي سلطات الدولة الرئيسية، ولكن عندها تحركت الحكومة ـ قبل فوات الأوان بلحظات ـ وتسلحت بقوتها وهيبتها وسارعت بإعلان مشروع قانون السلطة القضائية الجديد، بما فيه من مزايا كثيرة تحقق الاستقلال الحقيقي للقضاء، وترفع مستوى معيشة القضاة، عندما حدث ذلك هدأت الأمور كثيرا ولم يجد من حاولوا ركوب تلك الأزمة شيئا يعبئون به.

السؤال: لماذا لم يحدث ذلك منذ فترة طويلة وقبل أن تشتعل كرة اللهب وتقفز في شوارع كثيرة؟

لماذا تضع الحكومة الحكومة نفسها دائما موضع من يقف في وجه طموحات الناس ويمنع تحقيق مطالبهم، رغم أن أول جملة في خطاب تكليفها هي أن تقف في صف الناس وتلبي طموحهم؟

لماذا تظهر الحكومة كمن يعادي القضاة والصحافيين والمدرسين والمحامين وأساتذة الجامعات وغيرهم، وهؤلاء هم «صفوة» المجتمع ولا يمكن لأية حكومة في العالم أن تنجح وتستمر إلا إذا كسبتهم في صفها، وإذا لم تكسبهم فقد أصبحوا «المخزون الاستراتيجي» للمناضلين الجدد، يلعبون على أوجاعهم ومشاكلهم، وهؤلاء هم رمانة الميزان الذين لا تشعر المجتمعات باستقرارها إلا إذا استقروا، ولن يتحقق أي إصلاح إلا إذا أصلحت أحوالهم».

معارك الصحافيين

والى معارك الصحافيين وزميلنا وائل الابراشي رئيس التحرير التنفيذي لـ«صوت الأمة» والمقدم لمحكمة الجنايات:

«بعض الناس يحبون مصر على طريقة قتلة الحسين، قلوبهم مع الحسين وسيوفهم عليه كما قال الفرزدق، كل الذين تورطوا في قتل الحسين كانوا يزعمون أنهم يحبونه، وكل الوزراء والمسؤولين الذين نراهم ونسمعهم ليلا ونهارا يتغنون بحب مصر هم أكثر الذين يطعنونها من الخلف ويذبحونها من الأمام ويتآمرون عليها وينهبون خيراتها ويمصون دماءها، ينطبق عليهم قول الفرزدق: يزعمون أن قلوبهم مع مصر بينما سيوفهم عليها، وأضيف من عندي: وجيوبهم امتلأت بثرواتها وكروشهم بدمائها هؤلاء المسؤولون والوزراء هم المستفيدون من إثارة الفتن وإشعال المعارك وضرب المطالبين بالاصلاح لان ذلك يضمن لهم البقاء في مناصبهم والالتصاق بكراسيهم والاحتفاظ بمقاعدهم والاستمرار في نهب الوطن.

يكرهون من يحب مصر ـ مثلنا ـ حباً نقياً وخالصاً، قلوبنا وأرواحنا وأقلامنا وسيوفنا مع مصر، يكرهوننا ويتآمرون علينا لاننا نفضح زيف ادعاءاتهم بحبهم لمصر ونكشف سيوفهم المتآمرة عليها.

أقول ذلك لأننا ذاهبون الى محكمة الجنايات اليوم بتهمة «حب مصر» والغريب والمؤسف أن الذين يتآمرون علينا هم من يغمدون سيوفهم في قلب مصر بأسلوب قتلة الحسين.

نجح بعض المسؤولين والوزراء الذين فضحنا فسادهم وفتحنا ملفاتهم وكشفنا انحرافاتهم في جرجرتنا إلى المحكمة واقتيادنا عنوة واقتدارا لدخول القفص الحديدي دون ان يظهروا في الصورة إلا أنهم لن ينجحوا ابدا في إرغامنا على الشرب من نهر الإذعان والخضوع والاستسلام، ولن يتمكنوا من كسر إرادتنا وزعزعة عزيمتنا وهز شموخنا وقصف أقلامنا التي نثق ونؤمن أنها أقوى من كل أسلحتهم وأكثر تأثيرا من نفوذهم وسلطاتهم ـ نعم أقلامنا هي الأقوى فهي من النوع الذي قال عنه نابليون بونابرت: إن قلماً واحداً يخيفني أكثر من أقوى جيوش العالم، قوة اقلامنا في أنها لا تباع ولا تشترى، لا تنحني ولا تنثني، لا تلف ولا تدور، أقلامنا قوية لأنها لسان الناس وليست لسان السلطة عريان والمتغطي بالناس دفيان وكسبان.

ليس صدفة أن نحاكم اليوم في عيد الجلاء، سنحول هذا اليوم إلى يوم مشهود للمطالبة بتحرير مصر من العصا البوليسية والعقلية لقمعية والاجراءات التعسفية».

وهو يقصد يوم الثامن عشر من يونيو ـ حزيران ـ عندما انسحبت قوات الاحتلال البريطاني من قواعدها في منطقة قناة السويس عام 1956، ثم عادت في نفس العام لاحتلال بورسعيد مع القوات الفرنسية واحتلال اسرائيل لسيناء بعد تأميم شركة قناة السويس.

والى «الخميس» ورئيس مجلس ادارتها وتحريرها زميلنا عمرو الليثي الذي طالب مجلس القضاء الأعلى بوضع حد لهذه القضية بقوله:

«إن قضية إحالة الزميل وائل الابراشي إلى محكمة جنايات القاهرة ومعه زميلان آخران بتهمة نشر ما تسمى بالقائمة السوداء للقضاة المشتركين في تزوير انتخابات مجلس الشعب، لتعد قضية من أخطر القضايا وسبب ذلك ان المحالين للمحاكمة صحافيون والشاكين قضاة، وعلى مدار تاريخ مصر لم يحدث أبداً أن وقع نزاع بين قاض وصحيفة، وكان دائما شيوخ القضاة في المجلس الأعلى للقضاء يبادرون بالتدخل لإنهاء تلك النزاعات بطرق ودية، لذا فإنني آمل في هذه المرة أن يتدخل المجلس الأعلى للقضاة لفض هذا النزاع خاصة والجميع يعلم أن ما نشره وائل الابراشي ليس مقصودا به الاساءة للهيئة القضائية التي يوقرها الجميع وإنما جاء ذلك بمثابة نشر خبر منسوب لجهة أخرى أعدته، فالزميل وائل والزملاء الاعزاء ليس لهم يد من قريب او بعيد في هذا الشأن، وللأسف تأتي محاكمة الابراشي في نفس الوقت الذي تؤكد فيه الحكومة نيتها إلغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر وأن القانون الجديد سوف يصدر خلال تلك الدورة البرلمانية».

ومنه لزميلنا عبدالله كمال رئيس تحرير جريدة «روز اليوسف» وقوله امس ايضا في بابه اليومي ـ ولكن ـ

«تحقق ما تمنيته قبل يومين في مجلة «روز اليوسف» حين أملت أن يصدر حكم قضائي بالتأجيل في قضية الزميل وائل الابراشي، بحيث يوفر هذا الوقت المتاح من التأجيل فرصة أك